AS

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/53/976
S/1999/624
28 May 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH AND FRENCH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والخمسون
البند ١١ من جدول الأعمال
تقرير مجلس الأمن

مجلس الأمن
السنة الرابعة والخمسون

رسالة مؤرخة ٢٤ أيار/ مايو ١٩٩٩ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال المؤقت لبعثة كندا الدائمة لدى الأمم المتحدة

صاحب السعادة،

تجدون مرفقا طي هذه الرسالة تقييما لأعمال مجلس الأمن تحت الرئاسة الكندية في شباط/فبراير ١٩٩٩ (انظر المرفق)، وقد تم إعداده عملا بأحكام مذكرة رئيس مجلس الأمن المؤرخة ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٧ (S/1997/451)، بالإضافة إلى رسالة ارفاق.

وقد تم إعداد التقييم على مسؤولية السفير روبرت فاولر، ولا يتعين بالضرورة اعتباره ممثلا لآراء مجلس الأمن أو آراء أعضائه.

وإذ أضع في الاعتبار المناقشات الجارية في الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه. والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن، فإنني أكون ممتنا لو تتكرمون بتعميم نص هذه الرسالة والتقييم المرفق ورسالة الإرفاق بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ١١ من جدول الأعمال، ووثائق مجلس الأمن.

(توقيع) مايكل دوفال
السفير
القائم بالأعمال المؤقت

رسالة مؤرخة ٢٤ أيار/ مايو ١٩٩٩ موجهة
من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة
لكندا لدى الأمم المتحدة إلى الممثلين الدائمين
والمراقبين الدائمين لدى الأمم المتحدة

يسرني أن أقدم لكم التقييم المرفق لأعمال مجلس الأمن تحت الرئاسة الكندية في شباط/فبراير ١٩٩٩ (انظر المرفق)، وقد تم إعداده عملا بأحكام مذكرة رئيس مجلس الأمن المؤرخة ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٧ (S/1997/451).

وتم إعداد هذا التقييم على مسؤولية السفير روبرت فاولر، ويعكس آراء الوفد الكندي. ويتعين ألا يعتبر بالضرورة ممثلا لآراء مجلس الأمن أو آراء أعضائه.

وإذ أضع في الاعتبار مناقشاتنا في الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن، فقد طلبت إلى الأمين العام أن يعمم التقييم بوصفه وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومجلس الأمن.

(توقيع) مايكل دوفال
السفير
القائم بالأعمال المؤقت

تقييم أعمال مجلس الأمن

كندا (شباط/فبراير ١٩٩٩)

لقد تم إعداد هذا التقييم لأعمال مجلس الأمن عن شهر شباط/فبراير ١٩٩٩ على مسؤولية رئيسه خلال ذلك الشهر، روبرت فاولر، الممثل الدائم لكندا. وقد ترأس نائب الممثل الدائم، مايكل دوفال، المجلس في الأسبوع الأول، نظرا لمرض السفير فاولر.

تواصل أفريقيا طغيانها على جدول أعمال المجلس: فقد نشب صراع بين إثيوبيا وإريتريا؛ واستمرت المناقشات حول مستقبل دور الأمم المتحدة في أنغولا؛ وظلت الأزمة في سيراليون قيد نظر المجلس. وقدم الأمين العام لأعضاء المجلس في ١١ شباط/فبراير استعراضا عاما يتصل بمسائل السلم والأمن، وخاصة في أفريقيا. كما أن المجلس تصدى لمسؤولياتها الأوسع عن صون السلم والأمن الدوليين في جميع مناطق العالم، حيث نظر في الحالة في هايتي، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، والبوسنة والهرسك، وطاجيكستان، والجماهيرية العربية الليبية، والعراق، وكوسوفو بجمهورية يوغوسلافيا السابقة. وقد ترأس الرئيس أربعة اجتماعات للدول المساهمة بقوات بالنسبة للتطورات في بعثات مختلفة لحفظ السلام. وقد تم تمديد ولاية بعثتين (بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى)، في حين انتهت ولاية بعثتين أخريين (بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا، وقوة الأمم المتحدة للوزع الوقائي) لأسباب مختلفة تماما لكل منهما. وتم استعراض حالتين من الجزاءات على أنغولا والجماهيرية العربية الليبية، وبدأت الأفرقة الثلاثة المنشأة حديثا بشأن العراق أعمالها برئاسة السفير البرازيلي سيلسو أموريم.

وقد اتخذ المجلس أربعة قرارات وأصدر أربعة بيانات رئاسية خلال الشهر. وعقدت إحدى عشرة جلسة رسمية، واجتمع الأعضاء لإجراء مشاورات غير رسمية لكامل أعضاء المجلس في ١٨ مناسبة. وعقد المجلس في ١٢ شباط/فبراير جلسة إحاطة مفتوحة عن حماية المدنيين في حالات الصراع المسلح ترأسها وزير خارجية كندا، وقد صدر بعدها بيان رئاسي. وتلت هذه الجلسة مناقشة مفتوحة عقدت في ٢٢ شباط/فبراير عن الموضوع نفسه، وقد اتيحت الفرصة فيها لغير أعضاء المجلس أن يستجيبوا لجلسة الإحاطة المفتوحة وأن يقدموا إسهامهم في الاتجاه المقبل لأعمال مجلس الأمن في هذا المجال، بما في ذلك، إعداد تقرير الأمين العام الذي يحين وقته في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩.

وبغية متابعة الجهود الرامية إلى زيادة شفافية أعمال المجلس، كان الرئيس يتحدث بصورة منتظمة إلى وسائط الإعلام بعد إجراء المشاورات غير الرسمية لكامل العضوية. وفي ١٣ مناسبة أدلى الرئيس ببيانات للصحف عن مسائل محددة بالنيابة عن أعضاء المجلس. كما أتاحت الرئاسة أيضا برنامج عمل المجلس وبيانات الرئيس إلى وسائط الإعلام على موقع شبكة البعثة الكندية يوميا،

http://www.un.int/canada. وقدمت جلسات إحاطة تفصيلية للبلدان غير الأعضاء في مجلس الأمن في كل يوم اجتمع فيه المجلس لإجراء مشاورات غير رسمية (مغلقة). وقد سعت الرئاسة الكندية إلى الإبقاء بصورة دائمة على عدد من المبادرات المفيدة التي اتخذتها الرئاسات السابقة في محاولة لجعل المجلس أكثر شفافية، خضوعا للمساءلة، وأكثر استجابة في الطريقة التي يعمل بها. وفي هذا الصدد، تم استعراض مبادرة سابقة للرئاسة السلوفينية، تتعلق بإعداد قرارات المجلس والبيانات الرئاسية؛ وأصدرت في هذا الصدد مذكرة من الرئيس (S/1999/165) في ١٧ شباط/فبراير.

حماية المدنيين في حالات الصراع المسلح

عقد المجلس في ١٢ شباط/فبراير جلسة إحاطة مفتوحة بشأن حماية المدنيين في حالات الصراع المسلح. وقد ترأس الاجتماع الرسمي وزير خارجية كندا لويد لويد أكسورثي، وشارك فيه كورنيليو سوماروغا (رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر)، وكارول بيلامي (المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة) وأولارا أوتونو (الممثل الخاص للأمين العام المعني بأثر الصراع المسلح على الأطفال) فضلا عن أعضاء المجلس الـ ١٥. وقد عكس موضوع الاجتماع اعتقاد كندا بأن لمجلس الأمن دورا حيويا يقوم به في التصدي للتهديدات الموجهة لأمن البشرية، وأن حماية المدنيين في حالات الصراع المسلح هي مهمة محورية في ولاية المجلس (يمكن أن توجد محاضر الجلسات في الوثيقتين S/PV.3977 و S/PV.3978).

وبعد جلسة الإحاطة المفتوحة مباشرة أصدر المجلس بيانا رئاسيا عن حماية المدنيين في حالات الصراع المسلح (S/PRST/1999/6)، يطلب إلى الأمين العام، من بين أحكام أخرى، "أن يقدم إليه في موعد غايته أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ تقريرا يتضمن توصيات عملية عن السبل التي يمكن للمجلس بواسطتها، وهو يعمل في نطاق مسؤوليته، تحسين الحماية المادية والقانونية للمدنيين في حالات الصراع المسلح. وتتوقع كندا أن المجلس سيعود عندئذ إلى مسألة حماية المدنيين في حالات الصراع المسلح بغية النظر في التوصيات التفصيلية التي يقدمها الأمين العام والبت فيها.

وفي ٢٢ شباط/فبراير، عقدت جلسة رسمية ثانية عن حماية المدنيين في حالات الصراع المسلح - مناقشة عامة. وقد قُصد من تلك الجلسة تهيئة الفرصة لغير أعضاء المجلس للتصدي للمسائل التي أثارها السيدان سوماروغا وأوتونو والسيدة بلامي، فضلا عن تلك التي أثارها سيرجيو فييرا دي مللو (وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ) خلال جلسة إحاطة مفتوحة عن موضوع ذي صلة عُقدت في ٢١ كانون الثاني/يناير. وقد شُجع المشتركون في جلسة ٢٢ شباط/فبراير على تناول محتويات التقرير المطلوب من الأمين العام. وقد فعل ذلك أكثر من ٢٠ عضوا من الدول الأعضاء التي هي ليست أعضاء في مجلس الأمن. (وتوجد محاضر الجلسات في S/PV.3980 و S/PV.3980/Resumption 1).

أفريقيا

في ١١ شباط/فبراير قدم الأمين العام استعراضا عاما إلى أعضاء المجلس في مشاورات غير رسمية، ركز فيه بصورة رئيسية على قضايا السلم والأمن في أفريقيا بما فيها سيراليون، والكونغو - برازافيل، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية أفريقيا الوسطى، كما تصدى أيضا للأزمة في كوسوفو. وقد أبرز الأمين العام المجالات التي تعتبر، في رأيه، حرجة وتتطلب انتباها خاصا من المجتمع الدولي، ولاحظ الاتجاه الجديد والمقلق في العلاقة المتداخلة بين عدد من حالات الصراع هذه. وفي حين أن بيانه ركز على القضايا السياسية والأمنية، إلا أنه لاحظ أن كثيرا من الأسباب الكامنة لحالات الصراع هذه هي أسباب اجتماعية واقتصادية.

أنغولا

بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا

في ٤ شباط/فبراير، تلقى أعضاء المجلس تقييما متزنا عن التطورات السياسية والعسكرية المتدهورة في أنغولا من الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، الهادي العنابي، وكذلك إحاطة من مارتن غرفث، نائب وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية. وأفاد السيد العنابي أن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا لم تتمكن من القيام مجددا بزيارة موقعي تحطم الطائرتين المستأجرتين من الأمم المتحدة اللتين أسقطتا في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ ومطلع كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. وبالنظر إلى الحالة العسكرية عموما في أنغولا، وانتهاء ولاية بعثة المراقبين في ٢٦ شباط/فبراير، أفاد السيد العنابي أن الأمين العام السيد عنان كتب كتابا إلى الرئيس الأنغولي بشأن استمرار وجود الأمم المتحدة في البلد. وأعرب أعضاء المجلس عن تأييدهم لمعاودة بذل جهود دبلوماسية ملحة من قبل الأمين العام وغيره، وكذلك عن قلقهم إزاء الوضع الأمني الحالي لأفراد بعثة المراقبين.

وفي أعقاب الإحاطة التي قدمها الأمين العام في ١١ شباط/فبراير، تلقى أعضاء المجلس في ١٨ شباط/فبراير استكمالا للمعلومات من الممثل الخاص للأمين العام في أنغولا، عيسى ديالو، حول مناقشاته الجارية مع حكومة أنغولا بشأن الطبيعة التي يمكن أن يكتسبها وجود مستمر للأمم المتحدة. وناقش السيد ديالو الرسالة التي تلقاها الأمين العام من رئيس أنغولا، والتي أفاد فيها الرئيس أن حكومته لا ترى أي سبب لاستبقاء بعثة المراقبين لدى انتهاء ولايتها. وأفاد الاتحاد الروسي والولايات المتحدة عن جهود دبلوماسية جارية فيما بين "الترويكا" (التي تشمل أيضا البرتغال)، وكذلك عن إعدادهم مشروع قرار بشأن طرائق وتكوين وجود مستمر للأمم المتحدة.

وفي ٢٢ شباط/فبراير، عقد اجتماعان متتاليان لـ "صيغة أريا". واجتمع أعضاء المجلس أولا مع وفد من حكومة أنغولا يرأسه هيجينو كارنيرو، نائب وزير إدارة الأراضي الأنغولي. وأبرز الجنرال كارنيرو آراء حكومته بشأن الحالة العسكرية والسياسية في أنغولا، وكذلك بشأن مسألة وجود للأمم المتحدة في المستقبل.

ثم اجتمع أعضاء المجلس بعد ذلك مع وفد من حكومة زامبيا يرأسه وزير الخارجية، كيلي والوبيتا، ويضم وزير الشؤون الداخلية، ك. كالومبا و ف. ج. موانغا، رئيس اللجنة البرلمانية للشؤون الخارجية. ونقل السيد والوبيتا رفض حكومته ادعاءات تفيد حصول انتهاكات من جانب زامبيا لنظام العقوبات المفروض على الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا). ثم اجتمع رئيس المجلس بعد ذلك بكل من الوفدين على حدة في إطار جهد يبذل لتشجيع تفاهم أفضل بينهما.

وفي ٢٣ شباط/فبراير، رأس الرئيس اجتماعا للبلدان المساهمة بقوات، ضم أيضا أعضاء المجلس للنظر في آخر التطورات المتعلقة بمستقبل بعثة المراقبين. وناقش أعضاء المجلس مرة أخرى موضوع بعثة المراقبين في مشاورات غير رسمية أجريت في ٢٥ شباط/فبراير، تناولت أيضا تقرير الأمين العام (S/1999/202) الذي كان صدر لتوه، ومشروع قرار. وفي ٢٦ شباط/فبراير، اتخذ المجلس القرار ١٢٢٩ (١٩٩٩) وأحاط علما بانتهاء ولاية البعثة ونص على تصفيتها بشكل منظم مؤمنا في الوقت نفسه سلامة موظفي الأمم المتحدة، وقرر أن يواصل عنصر حقوق الإنسان في البعثة أنشطته خلال فترة التصفية، وطلب إجراء مشاورات مع حكومة أنغولا فيما يتعلق بشكل وجود الأمم المتحدة في أنغولا في المستقبل. وأشاد أعضاء المجلس بالمساهمة التي قدمها على مر السنين موظفو الأمم المتحدة المتفانون والشجعان في بعثة المراقبين وفي العمليات السابقة لبعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا، ومن بينهم الممثل الخاص السابق للأمين العام، المرحوم الاستاذ عليون بلوندين باي.

الجزاءات المفروضة على أنغولا

خلال المناقشات غير الرسمية التي أجريت في ١٨ شباط/فبراير، ناقش أعضاء مجلس الأمن تقرير لجنة الجزاءات المفروضة على أنغولا (S/1999/147)، المقدم من الرئيس بصفته رئيسا لتلك اللجنة. ووافق أعضاء المجلس على التقرير، بما في ذلك التوصية الواردة به بتكليف الخبراء بإجراء دراسات تركز على التدابير التي ينبغي اتخاذها بغية التصدي للاتجار بالأسلحة، وإمدادات النفط والاتجار بالماس، وحركة أموال يونيتا والمساعدة العسكرية المقدمة إلى يونيتا. وتمت الموافقة بعد ذلك على هذه التوصيات في القرار ١٢٢٩ (١٩٩٩). وفي أعقاب الجلسة، أدلى الرئيس ببيان لوسائل الإعلام أعرب فيه عن تأييد أعضاء المجلس للأحكام الواردة في التقرير ورحب نيابة عنهم بالمقترحات الواردة فيه. وأشار بشكل خاص إلى أن أعضاء المجلس ركزوا على الطبيعة العملية والناشطة التي اتسم بها التقرير، وتعهدوا بتقديم الدعم للجهود التي تبذلها اللجنة من أجل تنفيذ أحكام نظام العقوبات.

بوروندي

في ١٧ شباط/فبراير، أحيط أعضاء المجلس علما بالحالة في بوروندي. وأبلغ الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، إبراهيما فال، أن رؤساء دول المنطقة قرروا في الجولة الرابعة من المحادثات التي أجريت في أروشا (جولة أروشا الرابعة)، تعليق العقوبات الإقليمية بالرغم من استمرار بعض المواجهات

المسلحة في بوروندي. وفي بيان أدلي به إلى وسائل الإعلام في أعقاب مشاورات غير رسمية، رحب الرئيس، بالنيابة عن أعضاء المجلس، بقرار وتعليق العقوبات الإقليمية وبالتقدم المحرز في جولة أروشا الرابعة، وناشد جميع الأطراف الانضمام إلى المفاوضات، وشجب العنف الجاري في بوروندي، وأعرب عن القلق إزاء التقارير التي تفيد بوجود عمليات تقوم بها مجموعات من المتمردين تعمل من خارج البلد، وحث جميع الأطراف على وقف الأعمال العدائية، وعلى كفالة سلامة المدنيين واحترام مبادئ المساعدة الإنسانية (حياد موظفي الشؤون الإنسانية والوصول دون إعاقة إلى السكان المعوزين).

جمهورية أفريقيا الوسطى

بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى

في ٢ شباط/فبراير، نظر أعضاء المجلس في أعقاب إحاطة من الأمين العام المساعد السيد العنابي في التقرير الرابع للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى (S/1999/98)، وأعرب أعضاء المجلس عن تأييدهم لتوصية الأمين العام بتمديد ولاية البعثة والإبقاء في الوقت نفسه على العنصر العسكري للبعثة بقوامه الحالي. وفي بيان أدلي به إلى وسائل الإعلام في أعقاب مشاورات غير رسمية، رحب الرئيس، بالنيابة عن أعضاء المجلس بالتعهدات المتجددة التي قطعها رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى بتنفيذ إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية، وأفاد أن المجلس سينظر قريبا في مشروع قرار لتمديد ولاية البعثة. وأعرب أيضا عن دعم أعضاء المجلس لجهود الوساطة التي تبذلها الأمم المتحدة والهادفة إلى الخروج من المأزق السياسي الذي تتخبط به جمهورية أفريقيا الوسطى، وعن دعمهم لعملية المصالحة الوطنية في البلد.

وفي ٤ شباط/فبراير، نظر أعضاء المجلس في مشروع قرار اقترحته مجموعة أصدقاء جمهورية أفريقيا الوسطى، ومن بينهم كندا. وفي ٥ شباط/فبراير، وافق أعضاء المجلس على نص تضمن في جملة أمور تمديد ولاية البعثة حتى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ (أي بعد شهرين من انقضاء الموعد الأخير لإجراء الانتخابات الرئاسية وفقا لدستور جمهورية أفريقيا الوسطى). إلا أنه سيجرى استعراض للولاية كل ٤٥ يوما بغية تقييم التقدم المحرز في تنفيذ اتفاقات بانغي، وفي ميثاق المصالحة الوطنية، والالتزامات التي تعهدت بها حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى بتنفيذ إصلاحات متنوعة وبإنشاء لجنة انتخابية مهمتها تنظيم إجراء الانتخابات الرئاسية ووضع جدول زمني لها.

وأعرب بعض أعضاء المجلس عن القلق إزاء التوترات السياسية التي أعقبت الانتخابات التشريعية الأخيرة، والتي تميزت بانسحاب أحزاب المعارضة من الجمعية الوطنية. ووجه رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى رسالة إلى رئيس المجلس في ٩ شباط/فبراير (S/1999/132) لتهدئة هذه المخاوف، وليؤكد من جديد التزامه بتنفيذ الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية. وفي ١٨ شباط/فبراير، اجتمع المجلس لإصدار بيان رئاسي (S/PRST/1999/7) قال فيه إن احتمالات نجاح البعثة في مهمتها، وولايتها المقبلة

واستمرار وجودها أمور مرتبطة ارتباطا وثيقا بالوفاء بهذه الالتزامات، ولا سيما بالاستئناف الفوري للحوار السياسي البناء.

وفي ٢٤ شباط/فبراير، وجه الممثل الدائم لجمهورية أفريقيا الوسطى رسالة إلى الرئيس (S/1999/200) يبلغ بها المجلس آخر اقتراح تقدم به مكتب الجمعية الوطنية على أمل إعادة أحزاب المعارضة إلى الجمعية الوطنية ووضع حد للمأزق السياسي. وفي اليوم نفسه، خاطب رئيس المجلس هاتفيا الرئيس باتاسيه الذي أكد من جديد التزامه بالتسوية السياسية. وفي ٢٦ شباط/فبراير، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٢٣٠ (١٩٩٩) على أساس المداولات التي أجراها المجلس يوم ٥ شباط/فبراير.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

خلال المشاورات غير الرسمية التي أجريت في ١٧ شباط/فبراير، أحاط الأمين العام المساعد السيد فال أعضاء المجلس بآخر التطورات في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وشرح كيف أن عوامل متنوعة، من بينها ادعاءات أنغولا حول تقديم زامبيا الدعم ليونيتا وطلب كل من رواندا وأوغندا ضم المتمردين إلى مائدة المفاوضات، قد حالت دون انعقاد قمة لوساكا كما كان مقررا. وأعرب أعضاء المجلس عن مخاوفهم بخاصة إزاء استمرار تدفق الأسلحة غير الشرعية إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية ومواصلة التدريب العسكري، ودعوا إلى وقف هذه الأنشطة وأعربوا عن القلق البالغ إزاء الآثار المستمرة للأعمال العدائية على السكان المدنيين وعلى إيصال المساعدة الإنسانية. وكرر الأعضاء دعم المجلس لسيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية وسلامتها الإقليمية؛ وأعربوا عن التأييد الكامل لعملية لوساكا السلمية، وبخاصة للجهود التي يبذلها الرئيس الزامبي شيلوبا؛ وشددوا على الحاجة إلى إجراء تحقيق كامل ومستفيض في المجازر التي أبلغ عن حصولها وإلى معاقبة مرتكبيها. وتحدث الرئيس إلى وسائل الإعلام في أعقاب المشاورات غير الرسمية لإبلاغها هذه النقاط بالنيابة عن أعضاء المجلس.

إثيوبيا/إريتريا

في أعقاب اندلاع قتال عنيف بين إثيوبيا وإريتريا في نهاية الأسبوع، ٦ و ٧ شباط/فبراير، جرى تقديم ومناقشة مشروع قرار في المشاورات غير الرسمية التي أجريت في ٩ شباط/فبراير. وبعد تلك المشاورات، أدلى الرئيس ببيان لوسائل الإعلام أعرب فيه عن استياء أعضاء المجلس من القتال، وبخاصة من آثاره على السكان المدنيين؛ وعن مطالبتهم بوقف القتال فورا؛ وعن عزمهم على اتباع الطرق التي تفضي إلى إقناع البلدين بوقف الأعمال العدائية.

وفي أعقاب إحاطة من الأمين العام ومبعوثه الخاص إلى أفريقيا، السفير محمد سحنون، في ١٠ شباط/فبراير، اتخذ المجلس القرار ١٢٢٧ (١٩٩٩) الذي أدان فيه لجوء الطرفين إلى استعمال القوة؛ ويطالب

بوقف فوري لأعمال القتال ولا سيما توجيه الضربات الجوية؛ ويطالب الطرفين باستئناف الجهود الدبلوماسية للتوصل إلى فض الصراع سلميا؛ ويؤكد على أن الاتفاق الإطاري الذي أقرته منظمة الوحدة الأفريقية لا يزال يشكل أساسا سليما لفض الصراع ويعرب عن تأييده التام للجهود التي تبذلها في هذا الصدد منظمة الوحدة الأفريقية، والأمم المتحدة وغيرهما من الدول المعنية، ويدعو الطرفين إلى كفالة سلامة السكان المدنيين واحترام القانون الإنساني الدولي؛ ويحث بقوة جميع الدول على الوقف الفوري لجميع مبيعات الأسلحة والذخائر إلى الطرفين. وتكلم الممثلان الدائمان لإثيوبيا وإريتريا أمام المجلس في الجلسة التي اعتمد فيها القرار.

وأحاط وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، كيران برندرغاست أعضاء المجلس بالحالة بين إثيوبيا وإريتريا في ٢٤ شباط/فبراير. وفي أعقاب هذه المشاورات غير الرسمية، أدلى الرئيس، بالنيابة عن أعضاء المجلس، ببيان لوسائل الإعلام شجب فيه استمرار أعمال القتال، وشدد على ضرورة أن يعمد الطرفان إلى احترام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وإلى الموافقة فورا ودون شروط على وقف إطلاق النار، وأكد من جديد صلاحية الاتفاق الإطاري الذي أقرته منظمة الوحدة الأفريقية وحث بقوة جميع الدول الأعضاء على الامتناع عن تزويد إثيوبيا وإريتريا بالأسلحة والذخائر على نحو ما تدعو إليه القرارات السابقة.

وبعد تلقي رسالة من رئيس إريتريا إلى رئيس المجلس يعلن فيها السيد أفويركي قبوله شروط الاتفاق الإطاري لمنظمة الوحدة الأفريقية، اجتمع المجلس رسميا في ٢٧ شباط/فبراير. وأصدر المجلس بيانا رئاسيا (S/PRST/1999/9) رحّب فيه بقبول إريتريا الاتفاق وأعاد تأكيد سيادة وسلامة أراضي كل من البلدين، وأعرب عن نية المجلس النظر في تقديم كل ما يلزم من دعم بغية تنفيذ اتفاق للسلام بين الطرفين.

غينيا - بيساو

في ٤ شباط/فبراير، أحاط وكيل الأمين العام برندرغاست أعضاء المجلس علما بالحالة في غينيا - بيساو. وأبلغ السير كيران المجلس بأن اتفاقا لوقف إطلاق النار وقع في ٣ شباط/فبراير سمح بنشر كتيبة لفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا قوامها ٤٠٠ ١ فرد من حفظة السلام. ووصِفت الحالة الإنسانية في غينيا - بيساو بأنها صعبة جدا: فقد أدى القتال الأخير إلى تشريد الآلاف وقتل العشرات وجرح المئات واستنفد تقريبا ما تبقى من غذاء ولوازم طبية.

وفي أعقاب هذه المشاورات الرسمية، أدلى الرئيس ببيان لوسائل الإعلام بالنيابة عن أعضاء المجلس أعرب فيه عن قلقهم إزاء تجدد القتال؛ وعن دعمهم للجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا وغيرها من الجهود الدولية الأخرى الرامية إلى إحلال السلام؛ وناشد جميع الأطراف وقف العمليات العسكرية

والسماح بالتدفق الحر للمساعدة الإنسانية؛ وحث جميع الأطراف على تجديد التزاماتهم بعملية أبوجا للسلام وعلى احترام وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في ٣ شباط/فبراير.

استعراض الجزاءات المفروضة على الجماهيرية العربية الليبية

استُعرضت الجزاءات المفروضة على الجماهيرية العربية الليبية في مشاورات غير رسمية أجريت في ٢٦ شباط/فبراير. وقد أحاط الأمين العام ووكيل الأمين العام للشؤون القانونية، هانس كوريل، أعضاء المجلس بما يبذلانه من جهود للمساعدة في حل مسألتي لوكربي ويو. تي. آي. وبالنيابة عن أعضاء المجلس، أدلى الرئيس ببيان لوسائل الإعلام في أعقاب المشاورات غير الرسمية ذكر فيه أنه جرت إحاطة المجلس بالمداولات الجارية لحل مسألتي لوكربي ويو. تي. آي. وأنه، لم يتم بعد المناقشة التي جرت بين الأعضاء، مناقشة إدخال أي تغيير على نظام العقوبات.

سيراليون

ناقش أعضاء المجلس الحالة في سيراليون يومي ١١ و ١٧ شباط/فبراير. وحث الأمين العام، خلال استعراضه للمسألة في ١١ شباط/فبراير، على تقديم الدعم المادي لجهود حفظ السلام التي يبذلها فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا وأبرز الوضع الملح للحالة الإنسانية. وفي ١٧ شباط/فبراير، أحاط السيد العنابي أعضاء المجلس علما بالحالة في سيراليون وأفاد بأن الرئيس كعبه تعهد بالدخول في حوار من أجل السلام مع المتمردين. وأعرب السيد العنابي أيضا عن القلق إزاء احتمال انسحاب نيجيريا من فريق الرصد. ووصِفت الحالة الإنسانية في سيراليون بأنها مروعة: فهناك أعمال التشويه، وعمليات الإعدام دون محاكمة، والاغتصاب، وتجنيد الأطفال واستعمال النساء والأطفال كدروع بشرية. وقد أدى القتال إلى تشريد ثلث سكان البلد، أي ما يوازي ١,٥ مليون شخص تقريبا.

الصومال

أحاط وكيل الأمين العام برندرغاست أعضاء المجلس بالحالة في الصومال في ٢٤ شباط/ فبراير. وأدلى الرئيس بعد المشاورات غير الرسمية ببيان لوسائل الإعلام بالنيابة عن أعضاء المجلس ركز فيه على تدهور الحالة الإنسانية في الصومال، وحث المجتمع الدولي على تقديم مساعدة إلى هذا البلد الذي هو أحوج ما يكون إليها، وناشد جميع الدول الأعضاء احترام التزام الحظر المفروض على الأسلحة الهادف إلى منع تدفقها إلى هذه المنطقة المتقلبة الأحوال.

الصحراء الغربية

بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية

في ٢ شباط/فبراير، قدم الأمين العام المساعد السيد العنابي لأعضاء المجلس في مشاورات غير رسمية إحاطه عن بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية وعن الحالة في الصحراء الغربية. وأوصى الأمين العام في تقريره (S/1999/88) المؤرخ ٢٨ كانون الثاني/يناير بتمديد ولاية البعثة إلى ٢٨ شباط/فبراير.

وفي ١١ شباط/فبراير، اتخذ المجلس القرار ١٢٢٨ (١٩٩٩) الذي قرر فيه تمديد ولاية البعثة لغاية ٣١ آذار/ مارس. وطلب القرار إلى كل من المملكة المغربية وجبهة بوليساريو تمكين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من القيام بالأعمال اللازمة لإعادة اللاجئين الصحراويين وأسرهم المؤهلين للتصويت في الاستفتاء المقبل، إلى ديارهم. وعلاوة على ذلك، أيد القرار عزم الأمين العام على إعادة تقييم صلاحية ولاية البعثة إذا ظلت إمكانية تنفيذ مجموعة التدابير المقدمة إلى الأطراف في عام ١٩٩٨، متعذرة وقت تقديم تقرير الأمين العام القادم إلى المجلس.

وفي أعقاب الاجتماع، أدلى الرئيس بإذن من أعضاء المجلس ببيان لوسائل الإعلام رحب فيه بتوقيع اتفاق مركز القوات بين المملكة المغربية والأمم المتحدة بوصفه خطوة هامة إلى الأمام في عملية الاستفتاء، وأعرب عن أمل المجلس في أن يسمح تمديد الولاية بإحراز تقدم نحو الاستفتاء المقرر إجراؤه في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩.

أوروبـــــا

كوسوفو، جمهورية يوغوسلافيا السابقة

في ٣ شباط/فبراير، وفي مشاورات غير رسمية، نظر أعضاء المجلس في تقرير الأمين العام الذي أعِد عملا بقرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨)، ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) (S/1999/99). وسبقت المناقشة إحاطة وكيل الأمين العام السيد برندرغاست، أعضاء المجلس بآخر تطورات الحالة في كوسوفو منذ إعداد التقرير. وأشار هذا الاستكمال إلى أن الحالة الأمنية شهدت تأزما ملحوظا، وأن الحالة الإنسانية تدهورت بسرعة أيضا. وأفاد مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين عن أعداد متزايدة من المشردين (٣٧٠ ألفا، منهم ٢١٠ آلاف ما زالوا داخل كوسوفو)، وكذلك عن تزايد التضييق على الموظفين الدوليين. وأعرب رئيس المجلس، في بيان إلى وسائل الإعلام، عن قلق أعضاء المجلس إزاء تدهور الحالتين الإنسانية والأمنية في كوسوفو وأكد مجددا دعمهم للمبادرة التي اتخذتها مجموعة الاتصال في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، على نحو ما جرى الإعراب عنه في بيان لرئيس مجلس الأمن (S/PRST/1999/5).

وكان أعضاء المجلس يتلقون، طوال الشهر، وفي مشاورات غير رسمية، إحاطات دورية من وفدي المملكة المتحدة وفرنسا بشأن التقدم المحرز في المفاوضات السياسية التي كانت تُجرى في رامبوييه، فرنسا. وكانت تلك الإحاطات تتم وفقا للشروط الواردة في الوثيقة S/PRST/1999/5. وفي أعقاب اختتام مفاوضات رامبوييه، أجرى أعضاء مجلس الأمن مناقشة وجيزة غير رسمية في ٢٣ شباط/فبراير. وفي بيان إلى وسائل الإعلام، أحاط الرئيس علما، بالنيابة عن أعضاء المجلس، باستنتاجات رئيسي مؤتمر رامبوييه، ولاحظ مع الارتياح الاتفاقات التي أبرمت هناك وكذلك تعهد الأطراف بحضور مؤتمر يغطي جميع جوانب تنفيذ تلك الاتفاقات، وناشد الأطراف الامتناع عن القيام بأي عمل من شأنه تعريض إنجازات رامبوييه للخطر، والامتثال بالكامل لجميع تعهداتهم ولأحكام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

البوسنة والهرسك

قدم الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك، كارلوس وستندورب، إحاطه لأعضاء مجلس الأمن في مشاورات غير رسمية في ٢٣ شباط/فبراير. واستندت الإحاطة إلى تقرير للممثل السامي عن الفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ (S/1999/139). وأشار السيد وستندورب إلى ثلاث مسائل بشكل خاص: انتخابات المقاطعات الإدارية، واجتماع مجلس مدريد لتنفيذ السلام، وتوقيع الاتفاق المتعلق بإقامة علاقات خاصة بين جمهورية كرواتيا والبوسنة والهرسك. وأشار أيضا إلى ضرورة تشكيل حكومة في جمهورية صربسكا.

وفي أعقاب الإحاطة، قام الرئيس بإحاطة وسائل الإعلام على نحو ما وافق عليه أعضاء المجلس. وكرر بيانه تأكيد دعم أعضاء المجلس القوي للممثل السامي ومكتبه؛ ورحب باستنتاجات اجتماع مجلس مدريد لتنفيذ السلام، وشدد على وجوب اضطلاع السلطات في البوسنة والهرسك بقدر أكبر من المسؤولية في المهام التي يقوم بها المجتمع الدولي حاليا أو ينسقها؛ وأعرب عن قلق أعضاء المجلس من أنه على الرغم مما ذكره السيد وستندورب عن إحراز إنجازات فيما يتعلق بعمليات إعادة الأقليات لا يزال يتعين القيام بخطوات هامة أخرى وعن قلقه أيضا من استمرار وجود صعوبات في تشكيل حكومة في جمهورية صربسكا.

جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة

قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي

في ٢٣ شباط/فبراير، قدم السفير فرناندو فالنزويلا مارزو، الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، إحاطة لأعضاء المجلس في مشاورات غير رسمية؛ كما قدم إحاطة للدول المساهمة بقوات في اجتماع منفصل. وكان الأمين العام قد أوصى قبل ذلك، في تقريره المؤرخ ١٢ شباط/فبراير عن قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي (S/1999/161)، بأن المجلس يرغب في النظر في تمديد وجود القوة، التي كان قد تم تمديدها (وتوسيعها) لآخر مرة عملا بالقرار ١١٨٦ (١٩٩٨). وأعقب ذلك مناقشات عكست تأييدا واسع النطاق، وإن لم يكن شاملا، لتمديد ولاية قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي

لمدة ستة أشهر أخرى. وقُدم مشروع قرار (S/1999/201) في مشاورات غير رسمية أجريت في ٢٤ شباط/فبراير، ثم جرى النظر فيه بصورة رسمية في اجتماع عقده المجلس في ٢٥ شباط/فبراير. وصوت ثلاثة عشر عضوا لصالح مشروع القرار. وامتنع الاتحاد الروسي عن التصويت. وصوتت الصين ضد مشروع القرار، لتمارس بالتالي حق النقض للتمديد المقترح للولاية. وأعرب عدد من الدول الأعضاء عن أسفهم إزاء انتهاء هذه العملية الأولى من نوعها التي تضطلع بها الأمم المتحدة للانتشار الوقائي.

وبعد ذلك، عقد اجتماع بين الدول المساهمة بقوات وأعضاء المجلس في ٢٦ شباط/فبراير، قدم خلاله الأمين العام المساعد، السيد عنابي، معلومات فيما يتعلق بالخطط الأولية التي وضعتها الأمانة العامة لتصفية قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي.

الشرق الأوسط

العراق

إنشاء الأفرقة المعنية بالعراق

خلال الشهر، بدأت الأفرقة الثلاثة المعنية بالعراق، التي أنشئت في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ بموجب مذكرة من الرئيس (S/1999/100)، تتشكل برئاسة سيلسو آموريم، سفير البرازيل. وعقب مشاورات أجريت في ١٢ شباط/فبراير مع الرئيس، وأعضاء المجلس، والأمين العام، وسائر الأطراف المهتمة، أطلع السيد آموريم الأمين العام ورئيس المجلس على تكوين الأفرقة بصورة رسمية، وأبلغ رئيس المجلس والسفير آموريم الصحافة بذلك. وفي ٢٦ شباط/فبراير، أطلع السيد آموريم أعضاء المجلس على خطة العمل الأولية للأفرقة وبرنامج اجتماعاتها.

وفي ٨ شباط/فبراير، تلقى أعضاء المجلس تقريرا من المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، محمد البرادعي، تتعلق بوضع تنفيذ ولاية الوكالة في العراق. وأشار السيد البرادعي إلى أن تقريره يمكن أن يكون مفيدا للفريق المعني بالرصد والتحقق الحاليين والمستمرين.

وفي ١٩ شباط/فبراير، وبناء على طلب من أحد أعضاء المجلس، قدم المدير التنفيذي لمكتب برنامج العراق، بينون سيفان، إحاطة كتابية تستند إلى أفضل المعلومات المتوفرة بشأن سقوط صواريخ في منطقة دهوك في شمال العراق.

استعراض برنامج النفط مقابل الغذاء

في ٢٥ شباط/فبراير، وخلال مشاورات غير رسمية، استعرض أعضاء المجلس برنامج النفط مقابل الغذاء الخاص بالعراق، استنادا إلى تقرير الأمين العام المقدم عملا بالفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ١٢١٠ (١٩٩٨). وعرض السيد سيفان تقرير الأمين العام. وأبدى أعضاء المجلس تعليقاتهم بشأن الطريقة التي يمكن

بها جعل البرنامج أكثر فاعلية، وبشأن ضرورة أن يحسّن العراق تعاونه مع البرنامج. كما أحاط أعضاء المجلس علما بأن السيد سيفان يُعد تقييما مفصلا للحالة الإنسانية في العراق على مدار العامين الماضيين، وأنه سيطلع الفريق المعني بالشؤون الإنسانية على تقييمه. وأعرب الأعضاء عن أملهم في أن يقدم هذا الفريق إلى المجلس توصيات تطلعية لمعالجة الحالة الإنسانية في العراق.

آسيا

طاجيكستان

بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان

قدم الأمين العام المساعد، السيد عنابي، إحاطة لأعضاء المجلس في ١٨ شباط/فبراير عن الحالة في طاجيكستان، وأوجز الاستنتاجات التي خلص إليها التقرير المرحلي المقدم من الأمين العام (S/1999/124) على أنها حدوث تقدم بطيء في بيئة أمنية محفوفة بالمخاطر. فالأوضاع الأمنية لم تسمح بعد بنشر بعثة المراقبين خارج العاصمة، ولم تكتمل بعد التحقيقات في مقتل أربعة من موظفي البعثة في العام الماضي حيث لا تزال المعارضة الطاجيكية الموحّدة المتمردة ترفض التعاون بصورة كاملة. وعقب هذه المشاورات غير الرسمية، تحدث الرئيس إلى وسائط الإعلام، وأعرب عن قلق أعضاء المجلس إزاء بطء وتيرة عملية السلام، وكرر دعوتهم الأطراف إلى التنفيذ الكامل للاتفاق العام وإكمال المرحلتين الأوليين المحددتين في البروتوكول المتعلق بالمسائل العسكرية. كما أعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء حالة الوضع الأمني وعدم تعاون المعارضة الطاجيكية الموحدة مع التحقيقات في مقتل الموظفين الأربعة.

وفي ٢٣ شباط/فبراير، أصدر المجلس بيانا رئاسيا (S/PRST/1999/8) بشأن الحالة في طاجيكستان، رحّب فيه بالتقدم المحرز نحو المصالحة الوطنية ونحو التعجيل بتنفيذ اتفاقات السلام في طاجيكستان؛ وأكد ضرورة إجراء استفتاء دستوري وانتخابات رئاسية في عام ١٩٩٩، فضلا عن إجراء الانتخابات البرلمانية في حينها؛ وكرر الإعراب عن كل من قلق المجلس لأن الحالة الأمنية ما زالت غير مستقرة، وأهمية إجراء تحقيق كامل في مقتل أربعة من أعضاء بعثة المراقبين.

الأمريكتان

هايتي

في ٣ شباط/فبراير، أحيط أعضاء المجلس علما باستمرار حالة الجمود السياسي في هايتي، وخلال المشاورات غير الرسمية، أبلغ الأمين العام المساعد، السيد العنابي، أعضاء المجلس بنتائج المشاورات والمناقشات الداخلية التي أجريت في نيويورك فيما يتعلق بالأحداث التي وقعت عقب الخطاب الذي ألقاه الرئيس بريفال في ١١ كانون الثاني/يناير. كما تناول السيد عنابي المناقشات التي أجراها ممثل الأمين العام، باسم المجتمع الدولي، مع الرئيس ورئيس الوزراء والأحزاب السياسية من أجل المساعدة في حسم جمود

الحالة السياسية. وفي بيان أدلى به الرئيس إلى وسائط الإعلام عقب المشاورات غير الرسمية، أعرب عن قلق أعضاء المجلس إزاء حالة الجمود السياسي والانتخابي في هايتي؛ وحث الزعماء السياسيين في هايتي على التغلّب على خلافاتهم وتشكيل مجلس انتخابي مؤقت يتمتع بالثقة بحيث يمكن تنظيم انتخابات نزيهة وحرة ومفتوحة في وقت مبكّر؛ وأعرب عن استعداد الأعضاء لدعم عملية انتخابية موثوق بها.

مسائل أخرى

عقب وفاة جلالة الملك حسين عاهل الأردن، قدم الرئيس تعازي المجلس وأعرب عن عميق أسفه إزاء رحيله، في بيان صدر لوسائط الإعلام في ٩ شباط/فبراير. وأثناء اجتماع رسمي عقد في ١٠ شباط/فبراير، أحيا أعضاء المجلس ذكرى العاهل الأردني الراحل بالتزام دقيقة صمت حدادا وببيان تأبين قرأه الرئيس.

وفي ٥ شباط/فبراير، اجتمع الرئيس بصورة منفصلة مع كل من وزير خارجية جمهورية ليبريا، موني ر. كابتان، ورئيس وزراء جمهورية ألبانيا، باندلي مايكو، بناء على طلبهما. وخلال الشهر، التقى الرئيس أيضا مع رئيس الجمعية العامة، ديدييه أوبرتي، ومع رئيس الجمعية العامة بالنيابة، غيان نيكولا فيليبي باليسترا، بشأن برنامج عمل المجلس، ومع رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، فرانشسكو باولو فولتشي، بشأن توثيق التعاون بين المجلس والمجلس الاقتصادي والاجتماعي على النحو المتوخى في المادة ٦٥ من ميثاق الأمم المتحدة.

الشفافية

سعت البعثة الكندية، طوال فترة الرئاسة، إلى جعل عمل مجلس الأمن أكثر شفافية أمام جميع أعضاء الأمم المتحدة. واتبعت البعثة على الدوام أسلوب تنظيم جلسات إحاطة يومية مفصلة لممثلي جميع الدول الأعضاء المهتمة فور انتهاء المشاورات غير الرسمية. وكانت توزع بانتظام في هذه الجلسات نسخ من البيانات الصادرة إلى وسائط الإعلام، فضلا عن نسخ من مشاريع القرارات المعروضة على المجلس. كما كان يجري بصورة منتظمة استكمال موقع البعثة الكندية على شبكة "الإنترنت" (httb://www.un.in/canada) ببرنامج عمل المجلس. وكانت كل البيانات الصادرة إلى وسائط الإعلام تُعرض باللغتين الانكليزية والفرنسية. كما كان الموقع يتضمن وصلة بموقع صفحة وثائق مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. كما عرضت مباشرة على موقع صفحة الرئاسة الكندية للمجلس البيانات المتعلقة بجلسات الإحاطة المفتوحة والمناقشة المفتوحة بشأن حماية المدنيين في حالات النزاع المسلح.

المرفق

البيانات التي أدلى بها رئيس مجلس الأمن
إلى وسائط الإعلام

الصحـــراء الغربيـــة
(٢ شباط/فبراير ١٩٩٩)

[الأصل: بالانكليزية]

استمع المجلس إلى إحاطة من الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، الهادي العنابي عن الصحراء الغربية، وبخاصة فيما يتعلق بحالة اتفاق مركز القوات ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

وسيعود مجلس الأمن إلى النظر في هذه المسألة في الأسبوع القادم، حيث تم تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية حتى ١١ شباط/فبراير.

جمهورية أفريقيا الوسطى
(٢ شباط/فبراير ١٩٩٩)

[الأصل: بالانكليزية]

أذن لي أعضاء مجلس الأمن بأن أدلي للصحافة بالبيان التالي بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى:

أحيط أعضاء مجلس الأمن علما بنتائج الزيارة التي قام بها إلى جمهورية أفريقيا الوسطى السيد عنابي، المبعوث الخاص للأمين العام، ويرحبون بصفة خاصة بالالتزامات المتجددة التي أعلنها رئيس جمهورية افريقيا الوسطى في هذه المناسبة.

وسيبحث أعضاء مجلس الأمن خلال الأيام القادمة مشروع قرار يهدف إلى تمديد فترة ولاية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ويود أعضاء مجلس الأمن أن يعربوا عن تأييدهم لجهود الوساطة التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية أفريقيا الوسطى، أوليمي أدينجي، من أجل التغلـُّب على حالة الجمود الحالية بين هيئة الرئاسة وأحزاب المعارضة.

كما يود أعضاء مجلس الأمن أن يعربوا عن تأييدهم المستمر لعملية المصالحة الوطنية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

كوسوفـــــو
(٣ شباط/فبراير ١٩٩٩)

[الأصل: بالانكليزية]

أذن لي أعضاء مجلس الأمن بأن أدلي للصحافة بالبيان التالي بشأن كوسوفو:

مازال القلــق البالــغ يســاور أعضاء المجلس إزاء الحالة المتدهورة في كوسوفو، بجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، كما يصفها تقرير الأمين العام S/1999/99.

وأعرب أعضاء المجلس مجددا عن الحاجة الملحة للتوصل إلى تسوية سياسية لهذه الحالة.

وكرر أعضاء المجلس تأكيد مساندتهم للعملية السياسية التي بدأها وزراء خارجية فريق الاتصال في ٢٩ كانون الثاني/يناير، في لندن، وأشاروا إلى البيان المقدم من رئيس مجلس الأمن S/PRST/1999/5، في اليوم نفسه.

وحث أعضاء المجلس الطرفين بشدة على المشاركة الفعلية في هذه العملية السياسية بنية حسنة ودون شروط مسبقة، وعلى الوفاء بالالتزامات المترتبة عليهما بموجب قرارات مجلس الأمن واتفاقاته ذات الصلة.

هايـــــتي
(٣ شباط/فبراير ١٩٩٩)

[الأصل: بالانكليزية]

أذن لي أعضاء مجلس الأمن بأن أدلي للصحافة بالبيان التالي بشأن هايتي:

أحاط الأمين العام المساعد، أنابي، أعضاء المجلس علما بالحالة في هايتي.

ومازال القلـــق يســـاور أعضاء المجلس إزاء الجمود السياسي والطريق المسدود الذي وصلت إليه الانتخابات في هايتي.

ويحث أعضاء المجلس جميع القادة السياسيين في هايتي على تجاوز خلافاتهم، ووضع الأساس لإجراء انتخابات مفتوحة وحرة ونزيهة في وقت مبكر، من خلال تشكيل مجلس انتخابي مؤقت جدير بالثقة.

وأعضاء المجلس على استعداد لدعم الشروع في عملية انتخابية تتسم بالمصداقية والنزاهة والشفافية، وتفضي إلى إجراء انتخابات تشريعية ومحلية مبكرة.

ويشيد أعضاء المجلس بالطابع المهني الذي تتسم به الشرطة الوطنية الهايتية في محافظتها على النظام المدني في هذه الفترة التي يسودها التوتر السياسي.

ويكرر أعضاء المجلس تأكيد دعمهم للجهود التي يبذلها أصدقاء الأمين العام وممثله في هايتي.

أنغـــــــولا

(٤ شباط/فبراير ١٩٩٩)

[الأصل: بالانكليزية]

أذن لي أعضاء مجلس الأمن بأن أدلي للصحافة بالبيان التالي بشأن أنغولا:

قام الأمين العام المساعد، لعمليات حفظ السلام، الهادي العنابي، ومارتن غريفيث من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، بإحاطة أعضاء المجلس علما بشأن أنغولا.

وتلقى أعضاء المجلس تقييما قاتما لتدهور الحالة العسكرية والسياسية والأمنية والإنسانية.

وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء الأمثلة العديدة التي ساقها مسؤولو الأمانة العامة للأمم المتحدة عن تفاقم الحالة.

وأعرب أعضاء المجلس أيضا عن مساندتهم لبذل جهود دبلوماسية جديدة وعاجلة لعكس مسار هذا الاتجاه السلبي على الجبهات العسكرية والسياسية والأمنية والإنسانية.

وأعرب أعضاء المجلس لحكومة ناميبيا عن تعازيهم لمقتل أحد أعضاء الوحدة العسكرية التابعة لناميبيا في بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا، كما أعربوا عن استمرار قلقهم بشأن سلامة الأفراد التابعين للأمم المتحدة.

وسيواصل أعضاء المجلس نظرهم الفعلي في هذه المسألة.

غينيـــا - بيســـاو
(٤ شباط/فبراير ١٩٩٩)

[الأصل: بالانكليزية]

أذن لي أعضاء مجلس الأمن بأن أدلي للصحافة بالبيان التالي بشأن غينيا - بيساو:

أحاط وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، كيرين برندرغاست، أعضاء المجلس علما بالحالة الراهنة في غينيا - بيساو.

وأعرب أعضاء المجلس عن القلق إزاء تجدد القتال بين حين وآخر، ودعوا جميع الأطراف إلى وقف العمليات العسكرية، واحترام القانون الإنساني الدولي، وتسهيل حرية تدفق المساعدة الإنسانية إلى السكان المتضررين.

وحث أعضاء المجلس الأطراف على تجديد التزامهم بكل من نص وروح اتفاق أبوجا، الصادر في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، وعلـــى احترام الاتفاق الجديد لوقف إطلاق النار، الموقع في ٣ شباط/فبراير ١٩٩٩.

وتم الإعراب أيضا عن الدعم الواسع النطاق لجميع الجهود الدولية المبذولة للمساعدة في إحلال السلام في غينيا - بيساو، ولا سيما من جانب الجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا، وأشير على وجه التحديد إلى الجهود التي يبذلها رئيس توغو، بوصفه رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا.

وحث أعضاء المجلس من يستطيع على مساعدة الجماعة في هذه الجهود.

إثيوبيـــا وإريتريـــا
(٩ شباط/فبراير ١٩٩٩)

[الأصل: بالانكليزية]

أذن لي أعضاء مجلس الأمن بأن أدلي للصحافة بالبيان التالي بشأن الحالة في إثيوبيا وإريتريا:

أعرب أعضاء المجلس عن جزعهم إزاء القتال الذي اندلع بين إثيوبيا وإريتيريا ومازال يحتدما في منطقة بادمي.

ويساور أعضاء المجلس قلق خاص بشأن الآثار المترتبة على هذا القتال فيما يتعلق بالسكان المدنيين.

ويطالب أيضا أعضاء المجلس بوقف هذا القتال على الفور، تمشيا مع القرار الذي سبق أن اتخذه المجلس.

ويعكف أعضاء المجلس على النظر الفعلي في الحالة؛ وفي سبل إقناع هذين البلدين بوقف الأعمال القتالية.

ويتطلع المجلس إلى جلسة الإحاطة التي يعقدها غدا السفير سحنون الممثل الخاص للأمين العام.

ويساند أعضاء المجلس الجهود الدبلوماسية الجارية لحل هذا النزاع.

وسيبقي المجلس هذه المسألة قيد نظره الفعلي.

كوسوفـــــو
(٩ شباط/فبراير ١٩٩٩)

[الأصل: بالانكليزية]

أحاط سفير فرنسا أعضاء المجلس علما بالتطورات التي نشأت في رامبوييه فيما يتعلق بالمناقشات الجارية بين ممثلي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وقيادات ألبانيي كوسوفو.

تجديد ولايـة بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء
في الصحراء الغربية
(٩ شباط/فبراير ١٩٩٩)

[الأصل: بالانكليزية]

نظر أعضاء المجلس في مسألة تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية.

وتنتهي الولاية الحالية للبعثة، كما تعلمون، في ١١ شباط/فبراير.

وسيواصل أعضاء المجلس النظر في هذا البند في الأيام القليلة المقبلة.

جلالة الملك حسين، العاهل الأردني الراحل
(٩ شباط/فبراير ١٩٩٩)

[الأصل: بالانكليزية]

أذن لي أعضاء مجلس الأمن بأن أدلي للصحافة بالبيان التالي بشأن جلالة الملك حسين، العاهل الأردني الراحل:

تلقى أعضاء مجلس الأمن ببالغ الأسى نبأ وفاة جلالة الملك حسين عاهل الأردن في ٧ شباط/فبراير.

ويتقدم مجلس الأمن بالتعازي والمواساة لشعب الأردن، ولجلالة الملكة نور، وجلالة الملك عبد الله، وسائر الأسرة المالكة بالمملكة الأردنية الهاشمية.

وقد حـُرم الأردن وحـُرمت المنطقة برمتها من واحد من أعظم قادتها. وقد فقدنا جميعا محاربا مخلصا في سبيل السلام، ساعد فهمه الغزير والشامل لمنطقته واستعداده للمخاطرة من أجل السلام على كفالة مستقبل أكثر إشراقا لشعبه، ومنح الأمل للمنطقة بأسرها. وسوف يفتقد مجلس الأمن، وهو يواصل عمله من أجل السلام والأمن في الشرق الأوسط، وجود جلالته، سواء بالقول أو بالفعل، وإن كان سيظل ماثلا في الأذهان.

ولم يكن ميثاق الأمم المتحدة ليجد مناصرا لمـُثـُله أشد من جلالة الملك حسين.

بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية
(١١ شباط/فبراير ١٩٩٩)

[الأصل: بالانكليزية]

أذن لي أعضاء مجلس الأمن بأن أدلي للصحافة بالبيان التالي بشأن بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية:

كما تعلمون، لقد اتخذ مجلس الأمن لتوه قرارا يمدد به ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية لغاية ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٩.

وإننا نأمل ونتوقع أن يتيح تمديد هذه الولاية إحراز تقدم نحو الاستفتاء المزمع إجراؤه في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩.

ويرحب أعضاء المجلس بالتوقيع على اتفاق حالة القوات بين المملكة المغربية والأمم المتحدة، وهو خطوة هامة إلى الأمام في عملية الاستفتاء.

جمهورية الكونغو الديمقراطية
(١٧ شباط/فبراير ١٩٩٩)

[الأصل: بالانكليزية]

أذن لي أعضاء مجلس الأمن بأن أدلي للصحافة بالبيان التالي بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية:

لقد أحيط أعضاء المجلس علما بالحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

طلب أعضاء المجلس إلى جميع الأطراف، وخاصة حركات الثوار، وقف الأعمال العدوانية، والاتفاق على وقف لإطلاق النار، وأن يعملوا لحل خلافاتهم بالوسائل الدبلوماسية.

وأعرب أعضاء المجلس بصورة خاصة عن قلقهم بشأن التدفق المستمر للأسلحة غير المشروعة والتدريب العسكري إلى أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية، وطلبوا وقف هذه الأنشطة.

كما أعرب أعضاء المجلس عن قلقهم العميق بشأن الأثر المتواصل للأعمال العدوانية على السكان المدنيين، وعلى إيصال المساعدة الإنسانية إلى الأشخاص المتأثرين بهذه الأعمال.

وكرر أعضاء المجلس مساندتهم لسيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية وسلامة أراضيها.

ويرى أعضاء المجلس أن من الحيوي ضمان وجود مشاركة واسعة ومتعددة الإثنيات في جهود السلام.

ويؤيد أعضاء المجلس تأييدا كاملا عملية سلام لوساكا، وخاصة جهود الرئيس الزامبي شيلوبا، التي تظفر بمساندة منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة على حد سواء.

ويعرب أعضاء المجلس عن سرورهم بعودة المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان، في جمهورية الكونغو الديمقراطية، روبرتو غاريتون إلى البلد، ويشددون على الحاجة إلى القيام بتحقيقات كاملة وشاملة بشأن المذابح المبلغ عنها، وألا يفلت مرتكبو هذه الأفعال من العقاب.

بوروندي

(١٧ شباط/فبراير ١٩٩٩)

[الأصل: بالانكليزية]

أذن لي أعضاء مجلس الأمن بأن أدلي للصحافة بالبيان التالي بشأن الحالة في بوروندي:

لقد أحيط أعضاء المجلس علما هذا الصباح بالتطورات في بوروندي.

ورحب أعضاء المجلس بقرار رؤساء دول بلدان منطقة البحيرات الكبرى الذي اتخذوه في ٢٣ كانون الثاني/يناير لتعليق الجزاءات في المنطقة.

كما رحب أعضاء المجلس أيضا بالتقدم الذي تم إحرازه خلال الدورة الرابعة لمفاوضات سلام أروشا، وأعربوا عن مساندتهم للجهود التي يبذلها موساليمو نيريري من خلال دوره كميسر لعملية السلام.

وكرر أعضاء المجلس مساندتهم لعملية أروشا وطلبوا إلى جميع الأطراف البوروندية أن ينضموا إلى أولئك الذين يشتركون في هذه المفاوضات، بهدف إبرام اتفاق سلام.

وأعرب أعضاء المجلس عن دعمهم للمساعدة الدولية المقدمة إلى المجتمعات المحلية في بوروندي.

وشجب أعضاء المجلس أعمال العنف المستمرة، معربين عن قلقهم للتقارير المتعلقة بالأنشطة المسلحة لمجموعات الثوار البوروندية التي تعمل من خارج البلاد.

وحث أعضاء المجلس جميع الأطراف البوروندية على وقف القتال.

وإن أعضاء المجلس، إذ يشيرون إلى البيان الأخير الذي أصدره رئيس المجلس بشأن حماية المدنيين في حالات الصراع المسلح، يحثون جميع الأطراف على أن يضمنوا سلامة المدنيين، وأن يحترموا مبادئ المساعدة الإنسانية، بما فيها الوصول بلا عائق إلى الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين، واحترام حيدة الذين يقدمون هذه المساعدة.

تقرير اللجنة المقدم بموجب القرار ٨٦٤ (١٩٩٣) بشأن الحالة في أنغولا

[الأصل: بالانكليزية]

ناقش أعضاء المجلس تقرير لجنة الجزاءات المنشأة بموجب القرار ٨٦٤ (١٩٩٣) المتعلق بالحالة في أنغولا، الوارد في الوثيقة S/1999/147.

ويسرني جدا، وأنا أقوم بدور مزدوج كرئيس للمجلس ورئيس للجنة الجزاءات هذه، أن أقول بأن أعضاء المجلس كانوا مؤيدين جدا لأحكام التقرير ورحبوا بمقترحاته.

وقد ركز أعضاء المجلس بصفة خاصة على الطابع العملي والاستباقي للتقرير، وتعهدوا بأن يكونوا مساندين لجهودنا الرامية إلى تنفيذ أحكام نظام الجزاءات هذا.

لقد أقر المجلس تقرير لجنة الجزاءات، بما في ذلك توصياتها المتعلقة بالقيام بدراسة فنية تركز على التدابير المتعلقة بالاتجار بالأسلحة، وإمدادات النفط وتجارة الألماس، فضلا عن تنقل أموال الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا).

الحالة في طاجيكستان
(١٨ شباط/فبراير ١٩٩٩)

[الأصل: بالانكليزية]

أحيط أعضاء المجلس علما بالحالة في طاجيكستان.

أبدى أعضاء المجلس قلقهم بشأن السير البطيء في عملية السلام، وطلبوا إلى الأطراف أن ينفذوا تنفيذا كاملا الاتفاق العام وأن ينجزوا المرحلتين الأوليين المنظورتين في البروتوكول المعني بالمسائل العسكرية.

وكن أعضاء المجلس قلقين بشأن حالة الوضع الأمني، وعدم تعاون المعارضة الطاجيكية المتحدة بالنسبة للتحقيق في مقتل أربعة موظفين في بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان في آب/أغسطس الماضي.

ويجري إعداد مشروع بيان رئاسي بشأن قلق المجلس لعدم إحراز تقدم، وللحالة الأمنية المتزعزعة في البلاد، وسوف يستمر العمل في إعداده بعد ظهر اليوم.

الحالة في البوسنة والهرسك
(٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٩)

[الأصل: بالانكليزية]

أذن لي أعضاء مجلس الأمن بأن أدلي للصحافة بالبيان التالي بشأن الحالة في البوسنة والهرسك:

نظر أعضاء المجلس في التقرير الأخير للممثل السامي، وتلقوا منه معلومات عن الحالة الراهنة لعملية تنفيذ السلام في البوسنة والهرسك. وكرروا مساندتهم القوية للممثل السامي ومكتبه في تنفيذ اتفاق السلام.

وإن أعضاء المجلس، في حين أنهم يلاحظون التقدم الكبير الذي أحرز في الأشهر الأخيرة، يرون أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لجعل السلام في البوسنة والهرسك مستداما بذاته. ورحبوا باستنتاجات اجتماع مجلس تنفيذ السلام المعقود في مدريد يومي ١٥ و ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨.

وأكدوا أنه يتعين على السلطات في البوسنة والهرسك أن تضطلع بمسؤوليات أكبر بالنسبة للمهام التي يقوم بها حاليا أو ينسقها المجتمع الدولي.

وقد أعرب أعضاء المجلس عن القلق لأنه على الرغم من الإنجازات المحرزة في مجال عودة الأقليات، لا تزال هناك حاجة إلى إحراز إنجازات كبيرة. كما أعربوا عن القلق للصعوبات المتواصلة فيما يعلق بتشكيل حكومة في جمهورية سربسكا، وهي صعوبات ينبغي أن تسوى وفقا لدستور الجمهورية واتفاق السلام.

وسوف يواصل أعضاء المجلس متابعة التطورات في البوسنة والهرسك عن كثب.

الحالـــة فـــي كوسوفـــو
(٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٩)

[الأصل: بالانكليزية]

أذن لي أعضاء مجلس الأمن بأن أدلي للصحافة بالبيان التالي بشأن استنتاجات رؤساء مؤتمر رامبويليه:

أحاط أعضاء مجلس الأمن علما بالاستنتاجات التي توصل إليها رؤساء مؤتمر رامبويليه بعد أسبوعين من الجهود المكثفة الرامية إلى التوصل إلى اتفاق بشأن حكم ذاتي واسع لإقليم كوسوفو، يحترم السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

ولاحظ أعضاء المجلس بارتياح أنه بالتوصل إلى اتفاقات رامبويليه، تم وضع إطار سياسي لحكم ذاتي واسع.

ولاحظ أعضاء المجلس التزام الأطراف بحضور مؤتمر يعالج جميع جوانب تنفيذ هذه الاتفاقات، يعقد في فرنسا في ١٥ آذار/ مارس. ويشجع أعضاء المجلس الأطراف على العمل بصورة بناءة لتحقيق هذه الغاية.

وأكد أعضاء المجلس أن من الجوهري أن يحجم جميع الأطراف عن القيام بأي إجراء يمكن أن يعرض إنجازات مفاوضات رامبويليه للخطر، وأن يمتثلوا امتثالا كاملا لالتزاماتهم التي تعهدوا بها في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ وبقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وسوف يواصل أعضاء المجلس متابعة الحالة عن كثب.

الحالة في إثيوبيا/إريتريا
(٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٩)

[الأصل: بالانكليزية]

قام وكيل الأمين العام كيران برندرغاست بإحاطة أعضاء المجلس علما بشأن الحالة بين إثيوبيا وإريتريا.

وقد شجب أعضاء المجلس استمرار الأعمال العدوانية على الرغم من قراره ١٢٢٧ (١٩٩٩) المؤرخ ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٩، وأصروا على أن يحترم الأطراف هذا القرار، وأن يتفقوا فورا وبلا شرط على وقف لإطلاق النار.

وفي ضوء ذلك، أكد أعضاء المجلس من جديد أن الاتفاق الإطاري لمنظمة الوحدة الأفريقية يمثل أساسا سليما وصالحا لإيجاد تسوية سياسية لهذا النزاع.

وأشار أعضاء المجلس بصورة محددة إلى حكم القرار ١٢٢٧ (١٩٩٩)، الذي يحث جميع الدول بقوة على أن تنهي على الفور جميع مبيعات الأسلحة والذخيرة لإثيوبيا وإريتريا.

الصومـــــال
(٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٩)

[الأصل: بالإنكليزية]

أحاط وكيل الأمين العام، كيران برندرغاست، أعضاء مجلس الأمن علما بالحالة في الصومال.

وركزت جلسة الإحاطة على تدهور الحالة الإنسانية في الصومال.

وحث أعضاء المجلس المجتمع الدولي على مواصلة إيلاء هذه الحالة انتباها خاصا، وعلى تقديم المساعدة للسكان المدنيين الذين هم في أمس الحاجة اليها.

ويؤكد أعضاء المجلس من جديد وبشدة على الطلب الموجه الى جميع الدول، بموجب قرار مجلس الأمن ٧٥١ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٢ لاحترام الحظر المفروض على دخول الأسلحة الى هذه المنطقة المتفجرة.

برنامج العراق للنفط مقابل الغذاء
(٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٩)

[الأصل: بالإنكليزية]

حضر أعضاء المجلس جلسة إحاطة بالمعلومات عقدها المدير التنفيذي لمكتب برنامج العراق وذلك عملا بقرار مجلس الأمن ١٢١٠ (١٩٩٨).

وقدم الأعضاء تعليقاتهم على كيفية تحسين البرنامج، وضرورة أن يزيد العراق تعاونه مع البرنامج وفقا لما ورد في التقرير.

وأشار الأعضاء الى أن السيد سيفان سيقدم خبراته الى الفريق الإنساني.

وأعربوا عن أملهم في أن يقدم هذا الفريق الى المجلس توصيات تطلعية لمعالجة الوضع الإنساني في العراق.

الجزاءات المفروضة على الجمهورية العربية الليبية
(٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٩)

[الأصل: بالإنكليزية]

أذن لي أعضاء مجلس الأمن بأن أدلي بالبيان التالي بشأن إعادة النظر في الجزاءات المفروضة على الجمهورية العربية الليبية.

وأحاط كل من الأمين العام والمستشار القانوني، هانس كوريل أعضاء المجلس علما بالمشاورات التي أجريت لتسوية مسألتي لوكربي والطائرة التابعة لشركة اتحاد النقل الجوي (VTA).

وتلى جلسة الإحاطة نقاش بين أعضاء المجلس.

ولاحظ أعضاء المجلس أيضا أنه لم يتم الامتثال لأحكام القرار ١١٩٢ (١٩٩٨).

ولم يناقش إدخال تغييرات على نظام الجزاءات.

وسيواصل الأمين العام تقديم التقارير الى المجلس عن جهوده لتسوية هذه المسألة.

وسيواصل المجلس استعراض المسألة.

العـــــــراق
(٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٩)

[الأصل: بالإنكليزية]

حضر أعضاء المجلس جلسة إحاطة بالمعلومات عقدها اليوم، سفير البرازيل، السيد أموريم، بوصفه رئيسا للأفرقة المعنية بالعراق.

وربط بين مختلف المسائل التي تناقشها الأفرقة الثلاثة.

وأشار الى أن العراق قدم وثائق الى فريق نزع السلاح تتصل بعمله.

ورحب أعضاء المجلس بذلك باعتباره إجراء هاما اتخذه العراق.

- - - - -